الف حديث غير صحيح وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة الاف
وماية وثمنية وسبعون حديثا بالاحاديث المكررة وقد
قيل انها باسقاط المكررة اربعة الاف حديث الا ان هذه العبارة
قد يندرج تحتها عندهم اثار الصحابة والتابعين وربما
عد الحديث الواحد المروى باسنادين حديثين فزاد الزيادة
في الصحيح على ما في الكتابين بتلقاها طالبها مما اشتمل عليه احد
المصنفات المعتمدة المشهورة الائمة الحديث كابي داود والنسائي
وابي عيسى الترمذي وابي عبد الله الرحمن النسوي وابي بكر
بن خزيمة وابي الحسن الدارقطني وغيرهم منصوصا على
صحة فيها ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجودا في كتاب ابي داود
وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وسائر من جمع في كتابه بين
الصحيح وغيره ويكفي مجرد كونه موجودا في كتب من اشترط منهم
الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة وكذلك ما يوجد
في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم ككتاب عوانة الا
سفرائيني وكتاب ابي بكر الاسماعيلي وكتاب ابي بكر البرقاني
وغيرها من تتمة المحذوف او زيادة شرح في كثير من احاديث
الصحيحين وكثير من هذا موجود في الجمع بين الصحيحين لابي
عبد الله الحميدي واعتنى الحاكم ابو عبد الله الحافظ بالزيادة
في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين وجمع ذلك في كتاب
سماه المستدرك اودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما
رآه على شرط الشيخين قد اخرجا عن رواته في كتابيهما او على
شرط البخاري وحده او على شرط مسلم وحده وما رأى ا
اجتهاده الى صحيحه وان لم يكن على شرط منهما وهو واسع
الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالاولى ان يتوسط
في امره فنقول ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من
الائمة وان لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج
به ويعمل به الا ان تظهر فيه علة توجب ضعفه ويقاربه في حكمه

صحيح

عدد احاديث البخاري
مع المكرر ٧٢٧٥

صحيح ابي حاتم بن حبان البستي رحمهم الله اجمعين والله اعلم

الخامسة الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم رضي
الله عنهما لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها في الفاظ الاحاديث
بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رووا تلك الاحاديث من غير
جهة البخاري ومسلم طلبا للعلو الاسناد فحصل فيها بعض
التفاوت في الالفاظ وهكذا ما اخرجه المؤلفون في نصانيفهم
المستقلة كالسنن الكبير للبيهقي وشرح السنة لابي محمد البغوي
وغيرهما مما قالوا فيه اخرجه البخاري او مسلم فلا نستفيد بذلك
الكثر من ان البخاري او مسلما اخرج اصل ذلك الحديث مع احتمال
ان يكون بينهما تفاوت في اللفظ وربما كان تفاوتا في بعض المعنى
فقد وجدت في ذلك ما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى وان كان
الامر في ذلك على هذا فليس لك ان تنقل حديثا منها ونقول هو على
هذا الوجه في كتاب البخاري بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصرة
من الصحيحين فان مصنفيها نقلوا فيها الفاظ الصحيحين او احدهما
غير ان الجمع بين الصحيحين للحميدي الاندلسي منها يشتمل على زيادة
تمات لبعض الاحاديث كما تقدم ذكره فربما نقل من لا يميز
بعض ما يجده فيه عن الصحيحين او احدهما وهو مخطئ لكونه
من تلك الزيادات التي لا وجود لها في واحد من الصحيحين فان
التجارب المذكورة على الكتابين يستفاد منها فايدتان احدهما
علو الاسناد والثانية الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من الفاظ
زيادة وتتمات في بعض الاحاديث تثبت صحتها بهذا التجارب
لانها واردة بالاسانيد الثابتة في الصحيحين او احدهما وخارجة
من تلك المخرج الثابت والله اعلم

السادسة ما اسنده
البخاري ومسلم رحمهما الله في كتابيهما بالاسناد المتصل
فذلك الذي حكمنا بصحته بلا اشكال واما الذي حذف منه مبتدأ
اسناده واحد واكثر واغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري
وهو في كتاب مسلم قليل جدا ففي بعضه نظر وينبغي ان يقول

Copyright © King Saud University